[٤]

التوتر الطائفى:
مسئولية الدولة؟.. أم الكنيسة؟؟

فى مرحلة الاستعمار الإنجليزى المباشر لمصر -قبل ثورة سنة ١٩١٩م- تجلى «التوتر» الطائفى فى «المؤتمر القبطى»- الذى عقد بأسيوط- سنة ١٩١١م.. ولقد نظرت الكنيسة الأرثوذكسية وجماهير الأقباط إلى هذا المؤتمر الطائفى، الذى وضع لمداولاته «جدول أعمال طائفى»، و«مطالب طائفية»، باعتباره ثمرة من ثمرات الغواية الاستعمارية لقلة من أبناء النخبة القبطية.. وسرعان ما جاءت ثورة سنة ١٩١٩م لتضع للمسلمين والأقباط جميعًا «جدول أعمال أمة»- غير طائفى-، فانطلقت الثورة من المساجد والكنائس جميعًا، وخطب الشيخ محمود أبو العيون (١٣٠٠- ١٣٧١هـ - ١٨٨٢-١٩٥١م) على منبر الكنيسة، وخطب القس سرجيوس على منبر الأزهر، وبادر الأقباط، بداعى الوطنية، إلى اتخاذ مكانهم فى «الوفد»- بزعامة سعد زغلول باشا (١٢٧٣-١٣٤٦هـ-١٨٥٧-١٩٢٧م)، خريج الأزهر الشريف، وتلميذ جمال الدين الأفغانى (١٢٥٤- ١٣١٤هـ-١٧٣٨-١٨٩٧م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ-١٨٤٩-١٩٠٥م)[١].

(١) يخطئ من يتصور أن سعد زغلول كان علمانيًا، وأن الأقباط قد انخرطوا تحت لوائه لعلمانيته.. فسعد زغلول - الذى كان يلقبه الإمام محمد عبده «بالشيخ سعد» هو =

وعندما حاول الاستعمار الإنجليزى معاودة غواية الأقباط، بدعوى أنه يريد البقاء فى مصر لحماية الأقليات، جاء الجواب القبطى، على لسان القس سرجيوس: «إذا كان الإنجليز هم الذين سيحمون الأقباط، فليمت كل الأقباط ولتحيا مصر»؟!.. فكانت الحياة للجميع، عندما أصبح «جدول الأعمال للجميع».

وفى هذه الصفحة من صفحات «التوتر الطائفى»- التى سبقت ثورة سنة ١٩١٩م- ظلت الكنيسة عند حدود رسالتها الروحية، فلم تتحول إلى قيادة سياسية، ولم يكن لها مشروع مدنى بديل أو مواز للنشاط القبطى الأهلى والمدنى والسياسى.. وكانت جماهير النخبة القبطية مع جماهير النخبة المسلمة متحلقين جميعًا حول «جدول أعمال الأمة» يتفقون ويختلفون كمصريين، لا كأقباط ومسلمين، ويعملون جميعًا من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية والجمعيات الأهلية، وليس من خلال

= صاحب أقسى نقد لكتاب الشيخ على عبد الرازق (١٣٠٥-١٣٨٦هـ ١٨٨٨-١٩٦٦م) «الإسلام وأصول الحكم- الذى أراد به علمنة الإسلام- وفيه قال سعد: «لقد قرأت كثيرًا للمستشرقين ولسواهم، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام حدة كهذه الحدة فى التعبير التى كتب بها الشيخ على عبد الرازق.. لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، بل بالبسيط من نظرياته، وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس دينًا مدنيًا، ولا هو بنظام يصلح للحكم؟! فأية ناحية مدنية من نواحى الحياة لم ينص عليها الإسلام؟.. ألم يدرس شيئًا من هذا فى الأزهر؟! أو لم يقرأ أن أممًا كثيرة حكمت بقواعد الإسلام عهودًا طويلة كانت أنضر العصور؟ وأن أممًا لا تزال تحكم بهذه القواعد، وهى آمنة مطمئنة؟ فكيف لا يكون الإسلام مدنيًا ودين حكم؟.. وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها..» انظر: كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) ص ١٥٠- ١٥١. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م.

الكنيسة، بل إن المساجد والكنائس صارت ميادين احتشاد للعمل الأهلى والسياسى، وليست قيادات طائفية لهذا العمل الوطنى.. وبهذا المنهاج، ومن هذه الأبواب ذابت وتلاشت- إبان ملحمة ثورة سنة ١٩١٩م آثار ورواسب الطائفية القبطية التى هيأها وهيأ لها الاستعمار فى بدايات العقد الثانى من القرن العشرين..

●●●

فإذا انتقلنا إلى الحقبة المعاصرة، فى تاريخ «التوتر الطائفى- حقبة مصر المستقلة- التى بدأت مع ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م.. فإننا سنجد تطورات جديدة، ومستجدات غير مسبوقة، لا بد أن نعترف- فى شجاعة- أنها زادت هذا الأمر خطورة وتعقيداً..

● فعبر تاريخ «التوتر الطائفى» - فى مصر- ومنذ اندماجها فى الحضارة الإسلامية، كان «الفرز»- دائمًا «حضارياً»، «شرق إسلامى»، و«غرب استعمارى»، وكانت المرجعية الشرقية الإسلامية هى المرجعية الوحيدة للجميع.. وكانت الأقلية القبطية- فضلا عن أنها جزء من النسيج الوطنى المصرى، إلى الحد الذى لم تعامل فيه كأقلية حتى فى ظل «نظام الملل» العثمانى-.. كانت هذه الأقلية العددية جزءًا فاعلا ومتفاعلا فى المشروع الحضارى الشرقى... ولذلك وقف الإغراء الاستعمارى الغربى عند القلة التى سقطت فى العمالة المباشرة أو شبه المباشرة للغزاة، وظل جمهور الأقلية، وظلت الكنيسة، بعيدة عن هذه الشراك، وعلى ولائها لمرجعيتها الشرقية وانتمائها الشرقى الإسلامى، ولمشروعها الحضارى، الذى هو مشروع الأمة كلها..

● أما فى واقعنا المعاصر، فإن «الغرب» لـم يعد استعمارًا تقليديّاً مبـاشرًا، ولا غزوًا كـغزوات بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١م) وكـرومر (١٨٤١-١٩١٧م).. وإنما أصبح «الغرب» خـيارًا فكريّاً، ومذاهب وفلسفات ونموذجًا حـضاريّاً، وثقافة حداثية، اسـتجاب له وانخرط فيه ووالاه وانتمى إليه قطاع كبـيرومؤثر من نخب وصفوة المسلمين والأقبـاط.. ومن ثَمَّ فلقـد انفتـحت القنوات وامتـدت الحبـال بين النخبة المتغربة وبين جمهور الأمـة من المسلمين والأقباط.. «فالنخبة المتغربة» لها من القبول الجماهيرى ما ليس «للقلة العميلة».. الأمر الذى وسع من نطاق «التـوجـه غـربًا»، والموالاة للغـرب الثـقـافى والحضارى..

ولقد كـانت «جماعـة الأمة القبطيـة» التى قادها المحامى إبراهيم فـهمى هلال سنة ١٩٥٢م، والـتى تبنت -لأول مـرة فى تاريخ أقـبـاط مـصـر- «مشـروعًا سياسـيّاً طائفيّـاً»، يدعو لإحياء اللغـة القبطية، بدلا من العـربية، ولإعادة مـصر قبطية، و«تحـريرها» من الإسلام والمسلمـين، والتى اختطفت البطرك «يوسـاب الثـانى» سنة ١٩٥٤م وأجـبـرته على التنازل عن كـرسى البطريركية، فى محاولة انقلابية أرادت بهـا جعل الكنيسة أداة وقيادة لهذا المشروع الطائفى.. كانت هذه الجماعة أول تعـبير قبطى عن تخلق «مشروع سياسى طائفى» للأقـبـاط، أفرزه تيـار التغـريب، الذى جـعل بوصلة هذه النخبـة تتوجه غـربًا، وبعيدًا عن الانتمـاء العربى والإسلامى لمشـروع الأمة الحـضـــارى.. فكانت إحيـــاء عـصـــريّاً لمشـــروع المعلم يعـقـوب حنا

(١١٥٨-١٢١٦هـ-١٧٤٥-١٨٠١م)- الذى تشكل فى أحضان غزوة بونابرت لمصر أواخر القرن الثامن عشر[١]..

● وجاءت التغيرات الاجتماعية الثورية، التى أنجزتها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م- الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢م.. وتمصير الشركات الأجنبية سنة ١٩٥٧م.. والتأميمات سنة ١٩٦١م- والتى طالت المسلمين والأقباط- لتفسر لدى قطاع من الأقباط- بسبب اتساع الشريحة التى أضيرت منهم، لأن الإقطاعيين والأثرياء ونسبتهم فى الشركات الأجنبية أكثر - لتفسر هذه الإجراءات الاجتماعية تفسيراً طائفياً، وموقفًا من الثورة تتخذه ضد الأقباط.. وأثمر هذا المناخ الطائفى هجرات قبطية إلى أمريكا وكندا واستراليا، تكونت فى صفوفها بدايات التنظيمات الطائفية، التى تلقفتها الأجهزة الاستخباراتية المعادية لثورة يوليو ومشروعها القومى، لتجعل من هذه التنظيمات ودعاواها أداة للافتراء على مصر، ومصدرًا لبث الفكر الطائفى فى صفوف الأقباط..

● والتوجه العروبى لمصر، الذى أفصحت عنه ثورة يوليو، لم يجد

---

(١) لقد أعلن عن تكوين «جماعة الأمة القبطية» فى أول «توت» سنة ١٦٦٩- بالتقويم القبطى! ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، كإفراز سياسى ثورى لتيار «مدارس الأحد» القبطية، وسرعان ما استقطبت هذه الجماعة نحوًا من ٩٢ ألف عضو ، أغلبهم من الشباب، واتخذت لها شعارات مماثلة لشعارات «جماعة الإخوان المسلمين» من مثل: «الإنجيل دستورنا.. والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا»!.. وافتتحت فى المحافظات مدارس مجانية لتعليم اللغة القبطية، واستبدلت كلمة «قبطى بكلمة «مصرى»! انظر: جمال بدوى «الفتنة الطائفية فى مصر» ص ٨٢- ٨٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.. ودكتور غالى شكرى (الثورة المضادة). ودكتورة سميرة بحر (الأقباط فى الحياة السياسية المصرية).

فى صفوف الأقباط قيادات من مثل مكرم عبيد باشا (١٣٠٧-١٣٨٠هـ - ١٨٨٩-١٩٦١م) الذى كان من طلائع الدعاة إلى عروبة مصر، وإلى النظام العربى، والوحدة العربية، منذ عقد الثلاثينيات للقرن العشرين.. وإنما قوبل هذا التوجه العروبى- بسبب سيادة فكرية التغريب، والحس الطائفى لدى قطاع مؤثر من النخبة المتغربة- قوبل هذا التوجه العروبى بالارتياب والتململ، لما رأوا فيه من روابط بين العروبة والإسلام، ولما خافوه من ذوبان «للطائفة» أكثر فى المحيط العربى الأوسع، عنه فى المحيط القطرى المصرى!..

لكن هذا «التململ» القبطى من التوجه العروبى لثورة يوليو، ومن إنجازاتها الثورية، وقف -بعد ضرب الثورة لجماعة الأمة القبطية سنة ١٩٥٤م- عند حدود «التململ»، ولم يصل إلى درجة «التوتر»، لأن القضية الوطنية والصراع المباشر مع الاستعمار وإسرائيل - فى سنة ١٩٥٦م.. وسنة ١٩٦٧م- كانت جوامع تشد الأمة كلها بعيداً عن النزعات الطائفية.. ولأن المشروع القومى الناصرى كان يستثير حماس الجماهير، على اختلاف دياناتها.. وأيضًا لأن التوجه العروبى لثورة يوليو قد تزامن مع صدام الثورة والإخوان المسلمين- وهذا أمر يسعد له الأقباط فى كل الأوقات، وعلى اختلاف التوجهات!..

ولقد أسهم- أيضًا- فى وقوف الحالة الطائفية عند «التململ»- دون «التوتر»- التزام الكنيسة- تحت قيادة الأنبا «كيرلس السادس»- بدورها الروحى، الذى هو رسالتها الدينية، فلم تتجاوز هذا الإطار إلى السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد أو الإدارة، الأمر الذى عصم الحالة القبطية من

الانحراف نحو أن يكون لها «**مسألة سياسية.. أو مشروع سياسى**» تقوده الكنيسة وتتبناه..

● ومع وفاة جمال عبد الناصر (١٣٣٦-١٣٩٠هـ - ١٩١٨-١٩٧٠م) فى سبتمبر سنة ١٩٧٠م.. ووفاة الأنبا «كيرلس السادس» فى سنة ١٩٧١م.. تغيرت القيادة -قيادة الدولة، بمجىء الرئيس محمد أنور السادات (١٣٣٧- ١٤٠١هـ-١٩١٨-١٩٨١م).. وقيادة الكنيسة بمجىء البابا شنودة الثالث فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١م- فشهدت مصر صعود «التململ الطائفى» إلى مستوى «التوتر» الذى يعبر عن نفسه بالعنف حينًا بعد حين- وإلى درجة «الاحتقان الطائفى» الذى أثمر- فى الواقع المصرى- شواهد على «الفرز الطائفى» المحدود- بين الأقباط والمسلمين- ربما لأول مرة فى التاريخ..

وإذا كانت حقبة السادات قد مثلت الاستمرارية لحقبة عبد الناصر، فى الاستعداد لتحرير الأرض من الاحتلال الصهيونى- إزالة آثار عدوان سنة ١٩٦٧م- فإن هذه الاستمرارية لا تمثل متغيرًا يثير التوتر الطائفى، بل إنها على العكس عامل توحيد وطنى للمسلمين والأقباط..

وإذا كانت المتغيرات الكبرى التى أحدثها السادات - فى حقبة السبعينيات- هى:

(أ) الانفتاح الاقتصادى، والتحول عن التوجه الاشتراكى إلى الليبرالية الرأسمالية.

(ب) والتحول المحسوب عن النظاك الشمولى إلى لون من التعددية

السياسية والحريات العامة النسبية، وتنظيمات «المنابر» فالأحزاب السياسية.

(ج) والتوجه إلى لون من «التسوية السلمية» للصراع العربى الصهيونى.. وما ترتب عليها- بعد معاهدة الصلح سنة ١٩٧٩م- من قطيعة بين العرب ومصر.

فإن هذه المتغيرات الساداتية جميعها مما يسعد الأقباط ويرحبون بها.. فما هى- إذن- الأسباب الموضوعية التى جعلت الحقبة الساداتية تشهد تحول «التململ» الطائفى إلى «توتر واحتقان»؟.. بينما كانت هذه المتغيرات- التى تمثل هوى الأقباط- تستدعى تخفيض درجة «التململ» الطائفى، والاتجاه به نحو «الذوبان والزوال»؟.

هنا.. وبصدد تحديد المسئولية عن صعود الخط البياني «للحالة الطائفية» و«الفرز الطائفى» الذى تجلى عند البعض «مطالب سياسية قبطية»، واقترب من أن يكون- لدى البعض الآخر- «مشروعًا سياسيًا قبطيًا»، لأول مرة فى التاريخ المصرى.. هنا، وبصدد تحديد المسئولية عن هذا المستجد، تختلف وتتناقض الإجابات..

● فأنصار القيادة الكنسية الجديدة -وهم قطاع من الكهنوت، وليسوا كل الكهنوت- ومعهم قطاع كبير من النخبة القبطية والجمهور القبطى- يلقون المسئولية عن هذا «التوتر الطائفى» على دولة وشخصية الرئيس السادات..

وإذا كان الطبيعى والبديهى أن الدولة المصرية هى آخر من يسعى للتوتر الطائفى بين فئات الشعب ومكونات الرعية، بل إنها العدو الأول

لهذا التوتر ولدعاته ولأسبابه.. فإن الملابسات التى بدأت فيها تفجيرات هذا التوتر الطائفى- فى حادثة حريق سقف إحدى غرف جمعية الكتاب المقدس بالخانكة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢م- والتى كانت تتخذ كنيسة دون ترخيص-.. إن ملابسات هذا الحادث تقطع بأنه كان موجهًا ضد الدولة، وليس من صنع الدولة، ولا هو لحسابها.. فَهَمُّ الدولة الأول والأكبر والأخطر يومئذ كان الإعداد للمعركة ضد إسرائيل و «عام الخانكة» سنة ١٩٧٢م- كان هو العام الذى أسمته الدولة «عام الحسم» حسم معركتنا الكبرى لاسترداد الكرامة وتحرير الأرض.. وكانت كل إمكانات الدولة- من الوقت.. إلى الفكر.. إلى المال.. إلى السلاح.. إلى الأعصاب- مكرسة لهذا الهدف الأعظم..

وفى مناخ التعبئة الكبرى، والتمويه على هذه التعبئة، كانت الدولة تواجه وتعالج توترات أخرى، منها الانقسام الذى حدث فى قمة السلطة بين السادات ومن أطلق عليهم «مراكز القوى».. والتوتر الناشىء عن تململ الجماهير من تأخر المعركة مع إسرائيل، والذى انعكس فى إضرابات واعتصامات ومظاهرات طلبة الجامعات، تحت قيادات يسارية وناصرية فى الأساس.. كما تجلى هذا التوتر الجماهيرى فى بيانات الكتاب والمثقفين ضد «تقاعس» الدولة عن تنفيذ وعودها بحسم المعركة ضد إسرائيل..

لكل هذه العوامل والملابسات -ومثلها كثير- لا يمكن لعاقل أو منصف أن يجعل دولة الرئيس السادات صاحبة مصلحة فى «التوتر الطائفى» بأى حال من الأحوال فهى العدو الأول لأى سعى على هذا الطريق..

ومع ذلك فإن الموضوعية تدعونا إلى إيراد ومناقشة سائر الحجج والاتهامات التى يوجهها أنصار القيادة الكنسية إلى السادات والدولة، والتى يرون فيها «اتهامات» للدولة بالمسئولية عن ظهور «التوتر الطائفى» و«الفرز الطائفى» منذ حقبة السبعينيات.. إنهم يقولون:

(أ) إن السادات هو أول من أطلق على نفسه صفة «الرئيس المؤمن»، وعلى دولته «دولة العلم والإيمان».

ونحن نسأل: متى كان الإيمان الدينى باعثًا على التوتر الطائفى؟ وهل الوحدة الوطنية نقيض للعلم والإيمان؟! وهل هناك عاقل يخرج أقباط مصر ومسلميها من إطار الإيمان الدينى، ومنظومة القيم والأخلاق الإيمانية، التى لا تختلف فى النصرانية عنها فى الإسلام؟.. وأليس العلم، فضلا عن أنه عمران الواقع المادى، أحد الأدلة والبراهين على الإيمان الدينى، بل وعلى الإيمان المستنير والمتسامح على وجه الخصوص؟.

(ب) وهم يقولون: إن السادات هو الذى جعل الدستور المصرى - سنة ١٩٧١م- ينص فى مادته الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع.. ثم استفتى الشعب على تعديل هذه المادة- سنة ١٩٨٠- لتكون مبادئ الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع.. وأمر سنة ١٩٧٦م بتقنين الشريعة الإسلامية، لتصبح قانون المجتمع- مستثنيًا، على مسئوليته- كولى للأمر- تطبيق الحدود، حتى يتهيأ لها المجتمع..

وترى القيادة الكنسية وأنصارها أن توجه السادات هذا مسئول عن التوتر الطائفى فى مصر..

ونحن نقول: متى كانت الشريعة الإسلامية مصدرًا للتوتر الطائفى وللفرز الطائفى؟.

إننا إذا استثنينا الماديين والشيوعيين والملاحدة وغلاة العلمانيين، فلن نجد- غيرهم- من يقول بهذا الاتهام.. فالشريعة الإسلامية ظلت وحدها المرجعية القانونية للأمة -كل الأمة- على امتداد ثلاثة عشر قرنًا، ولم تكن فى يوم من الأيام مصدرًا لتوتر طائفى.. وحتى فى القرن الأخير -منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر سنة ١٨٨٢م- واتخاذ القانون الفرنسى مرجعية للقضاء الأهلى- سنة ١٨٨٣م- لم تغب الشريعة الإسلامية عن القانون المصرى - فى التشريع.. وفى الأحكام القضائية فيما لا نص فيه-.. وعندما بدأ التطبيق- سنة ١٩٤٨م- للقانون المدنى الجديد، زادت فيه نسبة الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية زيادة كبيرة، ولم يحدث شىء من ذلك توترًا طائفيًا فى مصر..

وفوق هذا، فإن جمهور الأقباط- استمرارًا للخبرة التاريخية- قد انحاز إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كل الأمة، لأنها بديل للقانون الأجنبى، الذى جاء به الاستعمار، وليست بديلا لقانون نصرانى.. ولأنها تدع النصارى وما يدينون به فيما هو دين منصوص عليه فى الأناجيل.. حتى أن ٧٢٪ من الأقباط انحازوا لتطبيق الحدود الإسلامية، وليس فقط ما عداها من الشريعة الإسلامية [١].

(١) كان ذلك فى استفتاء أجراه «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية»- تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب- انظر «الأهرام» فى ٥ مارس سنة ١٩٨٥م.

ناهيك عن ما كتبه عدد كبير من أساتذة القانون الأقباط من دراسات وبحوث -منها رسائل جامعية- فى تزكية الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها، وتفضيلها على القانون الوضعى الغربى..

بل إن للبابا شنودة الثالث نفسه موقفًا معلنًا يرحب فيه بتطبيق الشريعة الإسلامية على كل الشعب المصرى وفيه يقول: «إن الأقباط فى ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالا وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك فى الماضى، حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام؟»[1].

فغريب، وغير منطقى، أن يقال إن توجه الدولة -بقيادة السادات- إلى تطبيق الشريعة الإسلامية هو المسئول عن التوتر الطائفى والفرز والاحتقان الطائفى فى الحقبة الساداتية.

(ج) كذلك، تقول القيادة الكنسية وأنصارها: إن السادات قد أثار النزعة الطائفية عندما قال عن نفسه «أنا حاكم مسلم لدولة مسلمة»..

ونحن نسأل: هل فى هذا الكلام جديد؟. وهل فيه طارئ على الواقع التاريخى لمصر؟.. فالسادات حاكم مسلم، ككل الحكام الذين حكموا مصر، عبر أربعة عشر قرنًا، منذ أن دخلت مصر فى الدولة

(١) (الأهرام) فى مارس سنة ١٩٨٥م.

الإسلامية والحضارة الإسلامية- اللتين هما دولة وحضارة الأقباط والمسلمين جميعًا... وكون مصر دولة مسلمة، ليس موقفًا طائفياً، لأن ثقافة مصر- بأقباطها ومسلميها- هى الثقافة الإسلامية..

وحضارتها هى الحضارة الإسلامية، التى ورثت واستوعبت وهضمت كل المراحل الحضارية التى سبقت هذا الطور الحضارى لمصر.. وعندما نص دستور سنة ١٩٢٣م على أن دين الدولة المصرية هو الإسلام، كان هذا هو المعنى الذى وافق عليه واضعوا ذلك الدستور، من الأقباط والمسلمين.. بل إن إسلامية مصر، بهذا المعنى الثقافى والحضارى، هى من الأمور المعلنة- فى صراحة وقوة- من قيادات الأقباط الكهنة منهم والمدنيين..

فالأنبا موسى -الأسقف العام، وأسقف الشباب- هو القائل: «**نحن مصريون عرقًا، ولكن الثقافة الإسلامية هى السائدة الآن.. وأى قبطى يحمل فى الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية، يتحدث بها ببساطة ودون شعور بأنها دخيلة، بل هى جزء من مكوناته.. ومصر دائمًا دولة مسلمة ومتدينة، ولكن بدون تطرف**»[١].

والأنبا يوحنا قلتة- نائب بطرك الأقباط الكاثوليك فى مصر- هو القائل: «أنا مسلم ثقافة مائة فى المائة.. أنا مسيحى دينًا، وعضو فى الحضارة الإسلامية.. فكلنا مسلمون حضارة وثقافة، وإنه يشرفنى وأفتخر أننى

(١) دكتور سعد الدين إبراهيم (الملل والنحل والأعراق) ص ٥٢٩- ٥٣٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠م.

مسيحى عربى أعيش فى حضارة إسلامية، وفى بلد إسلامى، وأساهم وأبنى، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة..»[١].

ومكرم عبيد باشا.. هو القائل: «نحن مسلمون وطنًا، ونصارى دينًا، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن أنصارًا، واللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين»[٢].

والدكتور غالى شكرى، هو القائل: «إن الحضارة الإسلامية هى الانتماء الأساسى لأقباط مصر، ولكافة المواطنين.. فلقد ورثت كل ما سبقها من حضارات، وأصبحت هى الانتماء الأساسى، والذى بدونه يصبح المواطن فى ضياع مطلق.. إننا ننتمى- كعرب من مصر- إلى الإسلام الحضارى والثقافى، وهذا الانتماء لا يتعارض مطلقًا مع العقيدة الدينية، لأن الإسلام وحد العرب، وكان عامل توحيد للشعوب والقبائل والمذاهب والعقائد..»[٣].

والكاتب صادق عزيز، يقول: «إن مصر دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام، ويومها كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط الأغلبية، ومع ذلك كانت إسلامية. بل إن مصر فى تاريخها لم تكن «قبطية» حتى من قبل الإسلام، فهى تقع دائمًا تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى، أما الحكم القبطى فلم نسمع عنه أبدًا..

---

(١) وقائع ندوة «أثر البعد الدينى فى الاشتراك فى العمل العام» فندق الحرية- مصر الجديدة- فى ٩/ ١١/ ١٩٩١م- وانظر كتابنا (الإسلام والسياسة) ص ١٥١، ١٥٢. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م.

(٢) صحيفة (الوفد) فى ٢١/ ١/ ١٩٩٣م.

(٣) (الوفد) فى ٢١/ ١/ ١٩٩٣.

وفيما عدا الأحوال الشخصية فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقًا مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية، فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك، بل والترحيب به، عملا بقول المسيح: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جداً من الأحوال مع شريعة العهد القديم، وهى ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها..

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية، عملا بقوله: «مملكتى ليست فى هذا العالم»، ومن ثَمَّ ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطى ما للحكام للحكام..

٤- أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقًا لأن تكون أحكاماً وقوانين وضعية ولا حتى فى الفاتيكان نفسها، بل ولا فى المقر البابوى لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضًا فى أعماق الأديرة.. فلا يمكن أن نضع قانونًا وضعيّاً فى أى دولة يسمح لمن يُضرب بأن يحوّل لضاربه خده الآخر ليضربه مرة أخرى!.. ولا يمكن أن نضع قانونًا يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزانى والزانية والمعتدى والنصاب والمحتال، عملا بقول المسيح: «لا تدينوا لكى لا تدانوا».. أو عملا بقوله للزانية: «هل أدانك أحد ولا أنا أيضًا أدينك»!

وإذا سلمنا بكل هذا، فأية شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسرى فى مصر؟.. هل ننادى بشريعة موسى، التى قال عنها المسيح عشرات المرات: «إن

موسى ما قال هذا أو صنع إلا لفساد قلوبكم»، فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بفساد قلوبهم، وغلاظة رقابهم؟! .. فليثُب الأقباط إن كانوا لا يعلمون!»[1].

وهكذا.. لا يمكن أن يكون قول السادات: «أنا حاكم مسلم لدولة مسلمة».. ولا التوجه لتطبيق الشريعة الإسلامية، بدلا من القوانين الوضعية الغربية، هو سبب التوتر الطائفى، والاحتقان الطائفى، والفرز الطائفى، والتفجرات الطائفية..

(د) ويقول أنصار القيادة الكنسية، إن السادات قد أفرج عن الإخوان المسلمين.. وفتح الباب لنشاط الجماعات الإسلامية، فى الجامعات وغيرها، لموازنة التوجه اليسارى والناصرى.. وأن ذلك قد أدى إلى زيادة التوتر الطائفى فى مصر..

ونحن نسأل: هل كان يريد إخواننا الأقباط- وهم دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان- أن يظل الإخوان المسلمون فى السجون، بعد أن غيبتهم غياهبها وافترستهم أهوال عذاباتها لعشرين عامًا؟!

● وهل كان الإخوان فى يوم من الأيام دعاة توتر طائفى، أو قلاقل طائفية؟

أما الجماعات الإسلامية، التى انخرط قطاع من شباب الجامعات فى صفوفها، والتى غضت الدولة الطرف عنها- أو شجعت بعضها- لموازنة اليسار الماركسى والناصرى.. فإنها قد نشطت كجزء من توجه الدولة نحو

---

(١) جمال بدوى (الفتنة الطائفية) ص١٣٧ - ١٤١.

obeikandl.com

التعددية السياسية، بدلا من النظام الشمولى.. فهل كان إخواننا الأقباط يريدون- وهم دعاة المساواة وحقوق الإنسان- استثناء الإسلاميين من حرية التفكير والتعبير والتنظيم؟!.. وهل يرون حرمان الفكرية الإسلامية -بمصر- مما يحبذونه أو يرضونه للماركسية والليبرالية وكل الأيديولوجيات؟!..

لا أظن أنهم يمكن أن يقولوا بهذا.. ومن ثَمَّ لا يمكن أن يعقل عاقل هذا الذى يراه بعضهم «اتهامات» لدولة الرئيس السادات..

أما تيار العنف الدينى، الذى تمرد على الدولة- تحت شعارات إسلامية- واتخذ من العدوان على بعض الأقباط سبيلا لهزّ هيبة الدولة، فإن ضحاياه من المسلمين أضعاف أضعاف ضحاياه من الأقباط، والمواجهة لعنفه كانت شاملة- من الدولة والأمة، بكل دياناتها وتياراتها الفكرية..

ثم.. ألم تستمر، بل وتتوالى، وتتكاثر، وتتصاعد التوترات الطائفية بعد انقضاء حكم السادات سنة ١٩٨١م؟.. وفى ظل وضع الدولة لمشروعات تقنين الشريعة الإسلامية فى «الأدراج» وطى صفحتها؟! وفى ظل صدام الدولة مع تيار العنف الدينى؟... وفى ظل عزل الدولة للإخوان المسلمين عن كل مجالات العمل والتأثير- من الإعلام.. إلى التعليم.. إلى النقابات المهنية.. إلى المحليات.. إلى العمل الحزبى.. إلى مجلس الشعب؟!..

ألم تستمر التوترات الطائفية، وتتصاعد مظاهر الفرز الطائفى، حتى بعد عشرين عامًا من زوال كل آثار «الاتهامات» التى توجهها القيادة الكنسية وأنصارها إلى دولة الرئيس السادات؟!.. الأمر الذى يدفعنا إلى البحث عن مسئولية الطرف الآخر عن هذه التوترات..

لقد عرضنا «للاتهامات» الموجهة «لمتغيرات الدولة»- دولة الرئيس السادات، التى أعقبت دولة الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٧١م.

فماذا عن «الاتهامات» الموجهة «لمتغيرات الكنيسة»- قيادة البابا شنودة الثالث- التى أعقبت وفاة الأنبا كيرلس السادس سنة ١٩٧١م؟

إن أخطر المتغيرات القبطية التى مثلتها القيادة الجديدة للكنيسة الأرثوذكسية سنة ١٩٧١م إنما تمثلت فى تحول القيادة الكنسية- رغم معارضة تيار كبير فى الكهنوت، يرمز له الأب متى المسكين- وتيار ملحوظ فى النخبة المدنية القبطية- تحوّلها عن الإطار الروحى الخالص والدينى البحت، إلى قيادة دنيونية ومدنية وسياسية واجتماعية، تتحدث وتسعى وتطالب باسم الأقباط- فى السياسة.. والانتخابات.. والوزارات.. والإدارة.. والوظائف.. وكل مجالات الحياة الدنيا والعامة-.. فغدت الكنيسة «مشروع دولة»، تطرح «مسألة سياسية قبطية »، لأول مرة فى تاريخ مصر..

وهو «متغير.. ووضع» لا سابقة له حتى فى عهد القهر الرومانى للأقباط!.. فيومئذ لم يكن للكنيسة المضطهدة مشروع سياسى، وإنما كانت تطالب بحرية الاعتقاد الدينى، وممارسة العبادات..

ولقد ظلت تلك رسالة الكنيسة المصرية عبر تاريخها الطويل، فى ظل دولة وحضارة الإسلام، يستوى فى ذلك لحظات التوتر الطائفى العابرة وسنوات الهدوء والوفاق.

وفى ظل تلك القرون -كما سبقت إشارتنا- كان «الفرز» بيننا وبين «الآخر»- والآخر الغربى تحديدًا- «فرزًا حضاريًا»، بين «شرق حضارى إسلامى» و «غرب حضارى استعمارى»..

لكن التغريب، الذى بشر بالوجه الحضارى للغرب، بدلا من الوجه الاستعمارى المباشر -استعمار الغزو والجيوش والقتال- والذى تخلّقت له «نخبة متغربة»، لها من القبول عند الجمهور ما ليس «للقلة العميلة»، قد أصبح له «مشروع متغرب»، فغدا الفرز الطائفى ليس «وطنية» و«خيانة»، كما كان الحال فى القديم..

وكانت «مدارس الأحد» القبطية، ومجلتها، هى الإطار الذى تبلور فيه هذا الجيل، الجيل الذى توجه بالثقافة غربًا.. ومن هذا الإطار خرج الفصيل الثورى «جماعة الأمة القبطية»، الذى حاول - سنة ١٩٥٤م- الاستيلاء على قيادة الكنيسة بالانقلاب.. فلما قمعت ثورة يوليو هذا الفصيل.. اختار فصيل آخر من هؤلاء المثقفين- «الحداثيين» العلمانيين» الاستيلاء على قيادة الكنيسة، لكن بالطريق المشروع، أى بالانخراط فى سلك الكهنوت، والصعود إلى سدة المقر البابوى للكرازة المرقسية، للحلول محل القيادة التقليدية، التى انخرطت فى الكهنوت منذ الصغر، ودون تغريب.. والتى- لذلك- ظلت بعيدة عن الخروج بالكنيسة عن رسالتها اللاهوتية والتاريخية: مملكة السماء وخلاص الروح..

ولقد كان «نظير جيد»- «المثقف العصرى»- بالمعنى التغريبى-نموذجًا متميزًا فى هذا الجيل.. جيل «مدارس الأحد» الذى عاصر وشارك

-أو تعاطف- مع «جماعة الأمة القبطية»، ثم توجه إلى قيادة الكنيسة، عبر سلك الكهنوت، فأصبح «البابا شنودة الثالث»، ممثلا لجيل جديد ولون جديد فى الكهنوت، لم ينخرط فى اللاهوت منذ الصغر، وإنما دخله وهومثقف عصرى، حامل لمشروع سياسى قبطى..

وهكذا امتلك المشروع الطائفى لهذه النخبة الحداثية سلطة الكنيسة سنة ١٩٧١م، وتسلح بالكهنوت، عندما أخرج الكنيسة عن طبيعتها ورسالتها الروحية الخالصة، لأول مرة فى تاريخ الأقلية القبطية..

وعندما توجهت القيادة الكنسية غربًا، بالمعنى الحضارى والثقافى، معبرة عن توجه هذا الفريق من هذا الجيل، بدأ تناقض مشروعها مع الهوية الإسلامية للمشروع النهضوى، والذى تصادف وتصاعد مده عقب تراجع الأيديولوجيات التغريبية، التى فشلت تجاربها فى إحداث التقدم والنهضة فى كل بلاد الجنوب، وخاصة فى عالم الإسلام.. وهكذا وجد «إلفرز التغريبى» له قيادة كنسية قوية، وحاكمة -بحكم كفاءتها، وبحكم الإمكانات الكهنوتية التى تمتلكها..

ولقد زامن هذا «الانقلاب» فى وظيفة الكنيسة وتوجهاتها،إضعاف النظام الشمولى لفعاليات العمل القبطى المدنى والأهلى، الأمر الذى ساعد على استحواذ القيادة الكنسية على كل شئون الأقباط.. حتى لقد تجاوزت سلطاتها وتجاوز سلطانها -دون مبالغة- سلطان الكنيسة المارونية اللبنانية فى المشروع الطائفى «للمارونية السياسية».. ففى لبنان تبنت الكنيسة المارونية المشروع السياسى المارونى، لكنها تركت تنفيذه للأحزاب

المارونية السياسية، بينما القيادة الكنسية الجديدة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية قد تولت من خلال الكنيسة وبسلطتها الدينية الكهنوتية مهام المشروع الطائفى، تخطيطًا وتنفيذًا.. رغم المعارضة الصامتة والمعلنة من أوساط قبطية ذات وزن ملحوظ فى الدوائر الكهنوتية والمدنية على السواء..

وبعد أن كان انعقاد المؤتمر القبطى فى أسيوط سنة ١٩١١م- بعيدًا عن الكنيسة، التى لم ترض عنه، غدت الكنيسة هى التى تعقد المؤتمرات ذات الطابع الطائفى، أى الحاملة لمطالب قبطية سياسية ومدنية وعامة.. بل وتبدت فى «اللهجة الكنسية»- بمقررات هذه المؤتمرات- روح الصدام مع الدولة.. ففى إطار الكنيسة- وحتى قبل حادث الخانكة- نوفمبر ١٩٧٢م- عقدت قيادة الكنيسة مؤتمرًا بالإسكندرية- فى ١٧، ١٨ يوليو سنة ١٩٧٢م- اتخذت فيه قرارات طائفية، ثم أبرقوا بها إلى مؤسسات الدولة، «بلهجة صدامية»، تتحدث عن المطالبة «بحماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية.. وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة»[1].. فأخذت الكنيسة- من ذلك التاريخ- موقعًا جديدًا غير موقعها التقليدى والتاريخى.. ومسئوليات سياسية ومدنية لا علاقة لها برسالتها الروحية، التى حددها الإنجيل، والتى التزمتها، لا تتعداها، عبر تاريخها الطويل.

---

(١) من تقرير لجنة تقصى الحقائق، التى كونها مجلس الشعب عقب حادث الخانكة- والتى رأسها دكتور جمال الدين العطيفى- انظر: جمال بدوى (الفتنة الطائفية) ص ٢٠.

وعندما حدث حريق سقف غرفة جمعية الكتاب المقدس- بالخانكة- فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢م- وهى التى كانت تُستخدم كنيسة دون ترخيص- عزمت القيادة الكنسية على قيادة مظاهرة من رجال الكهنوت وغيرهم، تسير إلى موقع الحادث، قرب القاهرة، فلما طلب إلى البابا أن لا يشارك فى المظاهرة، قام بها رجال الكهنوت وأوصاهم البابا قائلا:

- أنتم كم؟

- مائة وستون..

- عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهنًا، والباقى يفترشوا الأرض افتراشًا، ويُستشهدون»[1].

ولقد أثمرت كل هذه العوامل والمستجدات، فى توجه الفكر القبطى والقيادة الكنسية، أخطر المتغيرات فى تاريخ «التوتر الطائفى» بمصر..

فبعد أن كان هذا التوتر يقف عند الحوادث الفردية، والممارسات المحدودة والموقوتة، التى تُحسب على أطرافها المباشرين، بمعنى أن الأقباط حتى الذين كانوا طرفًا فى هذا «التوتر» لم يكن لهم مشروع سياسى، ومن باب أولى مشروع حضارى، مغاير لمشروع الأغلبية والأمة.. فكانت الدولة هى القيادة السياسية والمدنية لجميع الرعية.. وكانت مؤسسات الحرف والصناعات والمهن- وبعد ذلك الأحزاب السياسية- هى الممثلة للمشروع السياسى لكل الأمة.. أما الكنيسة،

(١) القمص أندراوس عزيز «الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية) ص ٢٧- والنص فى: ممدوح الشيخ- صحيفة (الأسبوع) فى ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠م.

فإنها قد ظلت عند مهامها الدينية، قائمة على مملكة السماء وخلاص الروح، وشعائر الدين..

هذا الوضع التقليدى والتاريخى قد تغير بعد توجه قيادة الكنيسة هى الأخرى غربًا، وتحولها إلى قيادة سياسية واجتماعية وإدارية، الأمر الذى أفرز أخطر تطورات القضية، هو تخلّق بواكير ومؤشرات «مشروع سياسى» للأقباط، لأول مرة فى التاريخ المصرى، منذ اندماج مصر فى الإسلام.. فما قدمه «المعلم يعقوب حنا» [١١٥٨-١٢١٦هـ-١٧٤٥-١٨٠١م] ورفضه الأقباط-إبان الحملة الفرنسية على مصر [١٧٩٨-١٨٠١م]- باعتباره خيانة وطنية- أصبحت له شواهد، تقدم وتمارس باعتبارها مطالب سياسية وطائفية، تتبناها المؤسسة الدينية القبطية، التى تفرض طاعتها -بحكم الكهنوت- على الجميع بل لقد تحول المعلم يعقوب من «لعين- وخائن» فى نظر الأقباط والمسلمين- كما قال الجبرتى-إلى بطل «الاستقلال»- كمحمد على.. وجمال عبد الناصر- فى رأى الدكتور لويس عوض والنخبة القبطية المتغربة![1].

لقد قال الإمام محمد عبده- بحق-: «لقد التحم المسلمون والأقباط بالألفة والمحبة، وأخذ كل منهم بعضد أخيه عند الشدة، فكانوا حربًا لمن حاربهم، وسلمًا لمن سالمهم. وإن الخلاف المذهبى لم يحدث فى البلاد شقاقًا

(١) دكتور لويس عوض «تاريخ الفكر المصرى الحديث» ج١ ص١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٩. طبعة دار الهلال. القاهرة سنة ١٩٦٩م.

وطيّاً فى زمن من الأزمان، ولهذا لا نرى للقبط فى مصر مسألة سياسية تُعنَى بها دول أوربا كما نرى لغيرهم فى غير مصر مسائل..»[1].

لكن القيادة الكنسيه التى تولت الكرسى البابوى منذ سنة ١٩٧١م قد أصبح لها مشروع سياسى ومدنى ودنيوى، تدافع عنه دول أجنبية - وخاصة أمريكا.. ومعها إسرائيل- وتتدخل بسببه فى شئون مصر وسيادتها الوطنية، بدعوة من تنظيمات أقباط المهجر.. وصمت أو مباركة من قطاع فى أقباط الداخل!..

وفى مواجهة هذا المتغير النوعى الأخطر، علينا أن نقرأ كتابات التيار الكهنوتى المعارض لتحول الكنيسة إلى «دولة» و «حزب قبطى».. وفى مقدمتها كتابات الأب متى المسكين وتلامذته ومؤيديه.. وكتابات الأقباط المدنيين.. من مثل: موسى صبرى.. وطلعت يونان.. وجمال أسعد عبد الملاك.. وأحيانًا دكتور ميلاد حنا.. وتقرير لجنة تقصى الحقائق فى مجلس الشعب سنة ١٩٨١م.. والمكون من محمد رشوان -وكيل المجلس-، وحافظ بدوى، ومحمد محجوب، وكمال هنرى أبادير، وكامل ليلة، وألبرت برسومة سلامة، ومختار هانى، وكمال الشاذلى، وإبراهيم شكرى، وإبراهيم عوارة- وهو التقرير الذى جاء فيه: **«لقد صور الطموح السياسى للقيادة العليا للكنيسة أن تقيم من نفسها دولة داخل الدولة»**[2].

---

(١) (الأعمال الكاملة) ج١ ص ٧٤٧، ٧٤٨. دراسة وتحقيق: دكتور محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣م.

(٢) دكتور محمد مورو (يا أقباط مصر انتبهوا) ص ١٣٩، ١٤٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٨م.

وأن نقرأ حيثيات الحكم التاريخى لمحكمة «القضاء الإدارى - مجلس الدولة- فى ١٢/ ٤/ ١٩٨٣م- والذى برأ الدولة من المسئولية عن الفتنة الطائفية- لأنه «**ليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعًا، بما تنطوى عليه من هدم كيان الدولة ذاته وإلحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها**».

بينما أدان هذا الحكم التاريخى قيادة الكنيسة «**بالسعى إلى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حولها، واستغلال ذلك فى الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية فى مسائل عامة تهم الشعب المصرى كله.. وهى مطالب طائفية.. والقيام بتخريب العلاقات الودية بين أفراد الشعب المصرى مسلمين وأقباطًا بما يهدد الأمن والنظام العام فى البلاد**»[1].

وغير هذه الأحكام، التى رصدت وأدانت هذا التوجه الجديد للكنيسة «تحولها إلى دولة قبطية داخل الدولة المصرية»- فإن المؤتمر الذى عقدته الكنيسة- بالإسكندرية فى ١٧/ ١/ ١٩٧٧م- أى بعد خمس سنوات من مؤتمرها، الذى عقدته بالإسكندرية أيضًا فى ١٧، ١٨ يوليو سنة ١٩٧٢م- والذى ضم مجمع الآباء كهنة الكنائس، والمجلس الملى، ورؤساء أعضاء الجمعيات والهيئات القبطية، والأراخنة أعضاء مجالس الكنائس، وممثلى «**الشعب القبطى**»- حسب تعبير الكنيسة! -من كل المهن والحرف والتخصصات- هذا المؤتمر قد أصدر القرارات والتوصيات

(١) (يا أقباط مصر انتبهوا) ص٢٤٩، ٢٥٢- وفيه النص الكامل لحيثيات الحكم..

التى تعلن عن «**المشروع السياسى للكنيسة**».. من بناء الكنائس.. إلى معارضة توجه الدولة نحو الشريعة الإسلامية.. إلى التمثيل السياسى والنيابى والإدارى والوظيفى للأقباط، فى مجلس الوزراء ومجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية والمحافظين ومختلف مؤسسات الدولة والقطاع العام.. وحتى مسألة التعداد.. بل وحتى طلب القضاء على التوجه الإسلامى فى الجامعات!..

كل ذلك- «المشروع السياسى»- باسم «الشعب القبطى» و«المطالب القبطية» و«المسائل القبطية العامة»[1].

تلك هى المشكلة- مشكلة التوتر الطائفى- فى طورها الأخطر والأعقد:

تحول الكنيسة إلى مشروع دولة، تحمل مشروعًا سياسيًا «للشعب القبطى»، بدلا من الشعب المصرى، وانتزاعها سلطات مدنية واجتماعية وسياسية وإدارية واقتصادية، بعد أن ظلت طوال تاريخها لا تتجاوز رسالتها الروحية: مملكة السماء، وخلاص الأرواح، تاركة ما لقيصر لقيصر، ومكتفية بما هو لله..

أما الحل -وبالأحرى بداية وآلية الحل- لهذه المشكلة، فهو «جمعية المصريين»- أى حكماء المصريين- تلك التى دعا إلى إقامتها عبد الله النديم (١٢٦١-١٣١٣هـ-١٨٤٥-١٨٩٦م) قبل أكثر من مائة عام- سنة ١٨٩٢م- عندما كتب يقول: «إن مصر التى نحن فيها: بلاد إسلامية مختلطة بقليل من الأقباط الذين تجذبهم الجنسية إلى كثير ممن تولدوا ممن

(١) انظر النص الكامل لمقررات هذا المؤتمر- فى المرجع السابق- ص٢٥٩-٢٧٣.

أسلم من سابقيهم، وتدفعهم الوطنية إلى التلاصق بالمجموع بجاذبية الوطنية والألفة وأصول المعاشرة. فهم إخوان الوطنية.. ومصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يسمع بمثلها فى الأقطار.. ونحن نحب أن تزداد علاقات الوطنية بعقد جمعية مصرية، موضوعها: البحث فى الوطن وخصائصه وواجباته وضروريات حياته، ولا تخرج فى ذلك كله عن الأدبيات، والمحافظة على ما بين المصريين وغيرهم من روابط المحبة، فقد رأينا كل جنس له جمعيات وطنية، ونحن لا جمعية لنا تبحث فى الوطنية، فإن «الجمعية الخيرية الإسلامية» و«الجمعية القبطية» لا تعلق لكل منهما بما نحن بصدده، فإنهما جمعيتا إعانة وتربية أيتام.

ولا يشك عاقل فى أن تكوين جمعية من الفريقين يفيدهما فوائد جمة، ويحول بينهما وبين النزعات الأجنبية.. نريد جمعية تحفظ النظام الوطنى بمساعيها الأدبية، وما يترتب عليها من تطهير البواطن وتوحيد الكلمة»[1]..

أما «جدول أعمال» هذه الجمعية- جمعية الحكماء المصرية- فيبدأ برسم الخطة لإعادة «التوتر الطائفى» إلى إطاره التاريخى، تمهيدًا لطى صفحته، وإخراج الأمة من هذا المأزق المعاصر.. وذلك عن طريق:

١- إشراك ممثلى النخبة الوطنية فى بلورة معالم مشروع نهضوى للأمة، تحكمه وتصبغه منظومة القيم الإيمانية، والجوامع الوطنية واللغوية والقومية والتاريخية والثقافية والحضارية التى وحدت الأمة وميزتها عن

(١) مجلة (الأستاذ) العدد الثلاثون ص ٧١١، والعدد الحادى والثلاثون ص ٤٧٩، ٧٥٠، والعدد الرابع ص٧٥ في سنة ١٨٩٢م، سنة ١٨٩٣م.

«الآخر»- وخاصة الغربى- عبر تاريخها الطويل.. واعتماد معيار «الفرز الحضارى»- شرق وغرب- وليس «الفرز الطائفى»- مسلمين وأقباط-.

٢- واعتماد كل المواريث الحضارية السابقة على الحضارة الإسلامية تراثًا لهذا المشروع، وحكمة لا بد أن يسعى إليها ويستفيد منها القائمون على بلورته.. وكذلك الحال مع كل الشرائع الدينية لأبناء الأمة.. فهى جزء أصيل من منظومة القيم الإيمانية الحاكمة والمميزة لهذا المشروع الحضارى.. الذى يوحد المرجعية للأمة الواحدة..

٣- والعودة بالمؤسسات الدينية -كل المؤسسات الدينية- إلى إطار وطبيعة دورها التاريخى، الذى حدده لها دينها، روحيّاً كان هذا الإطار أو تعليمًا وعلمياً..

٤- والتأكيد على أن المؤسسات السياسية.. والأهلية والمدنية.. والدولة.. هى الإطار الشرعى والمشروع الجامع لكل النشاطات المدنية للأمة- على اختلاف دياناتها.. وطبقاتها.. ومذاهبها- فى سبيل تحقيق العدل والإنصاف.. والتقدم والنهضة للأمة جمعاء.. دونما تفرقة ولا تمييز..

ذلك هو طريق الخلاص من مأزق التوتر الطائفى المعاصر.. وطوق نجاة الأمة من الهاوية التى حفرها لها الأعداء.. والعملاء.. والسفهاء!..

إنه طريق الحقائق، حتى ولو كانت مرة.